تحليل ظاهرة الإسقاط الزمني في كتابة التاريخ الإسلامي في العصر الوسيط

Analysis of the Phenomenon of Temporal Projection in Writing Islamic History in the Medieval Period

د. حوة فطيمة[1]

المدرسة العليا للأساتذة طالب عبد الرحمان بالأغواط

البريد الإلكتروني: h.fatima@ens-lagh.dz

تاريخ الاستلام: 2026/04/29م. تاريخ القبول: 2026/07/30م. تاريخ النشر: 2026/07/31م.

الملخّص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية الإسقاط الزمني في الكتابة التاريخية بالمغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، من خلال تحليل العلاقة المركبة بين زمن وقوع الحدث وزمن تدوينه وتأويله لاحقًا. وتنطلق من فرضية مفادها أن المؤرخين الوسيطين لم يكتفوا بنقل الوقائع كما حدثت، بل أعادوا تشكيلها وفقًا لأطرهم الفكرية والسياسية والثقافية، مما أدى إلى إنتاج سرديات تاريخية تحمل بصمات زمن التدوين بقدر ما تعكس زمن الحدث نفسه.

تركز الدراسة على تفكيك البنيات المفاهيمية التي تؤطر الخطاب التاريخي، خاصة المصطلحات المرتبطة بالمجال والهوية، مثل "المغرب الإسلامي" و"المغرب العربي"، و"بلاد السودان" و"إفريقيا جنوب الصحراء". وتُبرز أن هذه المفاهيم ليست معطيات ثابتة أو محايدة، بل هي نتاج سياقات تاريخية متغيرة، تعكس تحولات في إدراك المجال والحدود والانتماء. كما توضح كيف تم إسقاط تصورات لاحقة على فترات سابقة، ممّا أسهم في إعادة رسم الخريطة الذهنية للمجال المغاربي والإفريقي.

تعتمد الدراسة منهجيًا على الجمع بين القراءة التحليلية لمصادر العصر الوسيط، مثل كتابات الادريسي والبكري وابن عذارى، والانخراط في النقاشات الحديثة في علم التاريخ .ومن خلال الاستفادة من أعمال باحثين معاصرين، وتسعى إلى إبراز أن ظاهرة الإسقاط الزمني لا تقتصر على مستوى السرد التاريخي فقط، بل تمتد أيضًا إلى بناء المفاهيم وصياغة الفضاءات التاريخية، بما يعكس تداخل الأزمنة في إنتاج المعرفة التاريخية.

الكلمات المفتاحية: الإسقاط الزمني؛ إفريقيا جنوب الصحراء؛ المغرب الاسلامي؛ بلاد السودان؛ المصطلح التاريخي.

[1]- المرسل.

Abstract:

This study examines the problem of temporal projection in historical writing on the Islamic Maghreb during the medieval period, focusing on the complex relationship between the time of events and the later contexts in which they were recorded and interpreted. It argues that medieval historians did not merely transmit past realities, but often reconfigured them through the lens of their own intellectual, political, and cultural environments. Such reinterpretations produced forms of temporal projection that shaped both narrative structure and historical meaning.

The study places particular emphasis on deconstructing the conceptual frameworks underlying historical discourse, especially terms such as "the Islamic Maghreb," "the Arab Maghreb," "Bilād al-Sūdān," and "Sub-Saharan Africa." It demonstrates that these categories are neither neutral nor static, but rather historically contingent constructs that reflect evolving perceptions of geography, identity, and power. By tracing how these terms were used and transformed over time, the study reveals the extent to which spatial and cultural boundaries were retrospectively imposed on earlier periods.

Methodologically, the research combines a close reading of key medieval sources, including the works of Ibn Khaldun and al-Bakri, with engagement in modern historiographical debates. Drawing on the scholarship of Michael Brett, Nehemia Levtzion, and Jamil M. Abun-Nasr, it highlights the continuity between medieval and modern forms of temporal projection. Ultimately, the study shows that temporal projection operates not only at the level of storytelling, but also in the construction of historical space, categories, and analytical frameworks.

Keywords: Temporal Projection; Sub-Saharan Africa; Islamic Maghreb; Bilād al-Sūdān; Historical Terminology.

مقدّمة:

تُعدّ كتابة التاريخ الإسلامي في العصر الوسيط مجالًا معرفيًا مركبًا تتداخل فيه عناصر السرد، والجغرافيا، والرحلة، والنقل الإخباري، بما يجعل النص التاريخي في مصادر العصور الوسطى ليس مجرد تسجيل للوقائع، بل بناءً معرفيًا للعالم كما يُتصوَّر ويُعاد إنتاجه داخل أفق ثقافي محدد .وفي هذا الإطار، لا تبدو المفاهيم الجغرافية والتاريخية مثل بلاد السودان أو المغرب الإسلامي أو إفريقيا جنوب الصحراء أو غيرها من التصنيفات الإقليمية مجرد تسميات محايدة، بل تتحول إلى أدوات تنظيم معرفي تعكس طريقة إدراك العالم في لحظة تاريخية معينة.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة عند قراءة أعمال مؤرخين وجغرافيين مثل البكري (ت. 487هـ) والإدريسي (ت. 560هـ).، وكذلك الرحالة ابن بطوطة (ت. 779هـ)، حيث تتداخل الجغرافيا بالتاريخ،

والوصف بالمشاهدة، والمعرفة بالنقل، في إنتاج تمثلات لا يمكن فصلها عن سياقاتها الفكرية والاجتماعية.

ومن هنا تبرز إشكالية مركزية تتعلق بمدى مشروعية قراءة النصوص التاريخية للعصور الوسطى بأدوات مفهومية حديثة، مثل إفريقيا جنوب الصحراء أو المغرب العربي، دون الوقوع فيما يمكن تسميته بـ الإسقاط الزمني، أي إسقاط مفاهيم لاحقة على نصوص لم تنتج داخل نفس الأفق المعرفي.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن كتابة التاريخ والجغرافيا في العصر الوسيط الإسلامي لا يمكن فهمها إلا باعتبارها بنية مفاهيمية تاريخية متحركة، تتشكل داخل تفاعل دائم بين الخبرة التاريخية والمعرفة المتاحة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء نظرية التاريخ المفاهيمي عند رينهارت كوزيليك، التي تميز بين مجال التجربة وأفق التوقع بوصفهما إطارين لتشكّل المفاهيم التاريخية.

وبناءً على ذلك، فإن دراسة تمثلات السودان والمغرب الاسلامي في كتابات العصر الوسيط لا تهدف إلى إعادة بناء جغرافيا تاريخية فحسب، بل إلى تفكيك آليات إنتاج المعرفة التاريخية نفسها، وكشف الكيفية التي يُعاد بها تشكيل المجال عبر اللغة والمفاهيم والأنماط السردية.

الإشكالية:

تنطلق دراستنا هذه من الإشكالية التالية: إلى أي حد يمكن اعتبار كتابة التاريخ في العصر الوسيط الإسلامي إنتاجًا لمفاهيم تاريخية متحركة، بدل كونها وصفًا موضوعيًا ثابتًا للواقع، وكيف يمكن تفسير ظاهرة الإسقاط الزمني عند قراءة هذه النصوص بمفاهيم حديثة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة:

- كيف تمثّل المؤرخون والجغرافيون الوسيطون المجال الجغرافي (مثل السودان والمغرب) ضمن أفقهم المعرفي؟
- ما حدود استخدام التصنيفات الحديثة في قراءة النصوص الوسيطة؟
- كيف تسهم نظرية التاريخ المفاهيمي في إعادة فهم علاقة النص التاريخي بالزمن؟
- وهل يمكن اعتبار المفاهيم الجغرافية في المصادر الوسيطة بنى وصفية أم بنى معرفية تاريخية؟

I. الإطار النظري لمفهوم الإسقاط الزمني:

يُعرّف الإسقاط الزمني بأنه توظيف مفاهيم أو تصورات أو أحكام تنتمي إلى مرحلة تاريخية لاحقة في تفسير أحداث أو ظواهر وقعت في زمن سابق، وهو ما يؤدي إلى قراءة الماضي بمنطق الحاضر وإخضاعه لمعايير لم تكن قائمة زمن وقوعه، الأمر الذي يفضي إلى تشويه البنية الأصلية للظاهرة التاريخية وإغفال خصوصياتها الزمانية والمكانية والثقافية. ومن ثم، فإن هذا المفهوم يُعد من أبرز الإشكالات المنهجية في البحث التاريخي، لما يترتب عليه من إضعاف موضوعية المؤرخ وإبعاده عن فهم الوقائع في سياقاتها الحقيقية.

وقد نبه إلى هذه الإشكالية عدد من مؤرخي مدرسة الحوليات، وعلى رأسهم مارك بلوخ، الذي انتقد إسقاط الحاضر على الماضي، معتبرًا أن مهمة المؤرخ لا تتمثل في محاكمة المجتمعات الماضية وفق قيم العصر الحديث، وإنما في فهمها انطلاقًا من ظروفها الخاصة. ورأى بلوخ أن المؤرخ مطالب بإعادة بناء الحدث التاريخي في إطاره الزمني والاجتماعي والثقافي، لأن إخضاع الماضي لمفاهيم حديثة يحول دون الوصول إلى تفسير علمي دقيق للوقائع التاريخية، كما يؤدي إلى إساءة فهم تطور المؤسسات والأفكار عبر العصور[2].

كما شدد لوسيان فيفر على ضرورة فهم الذهنيات في سياقها التاريخي، وعدّ أن الأفكار والمعتقدات والقيم لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء البيئة التي نشأت فيها، لا وفق تصورات لاحقة. ولذلك دعا إلى دراسة الإنسان في مختلف أبعاده الفكرية والاجتماعية والثقافية، مؤكّدًا أنّ المؤرخ لا يستطيع فهم الماضي إلاّ إذا تحرّر من الأحكام المسبقة، وأعاد قراءة الوثائق في إطارها الزمني الذي أُنتجت فيه، لأنّ لكلّ عصر منطقه الخاص ووسائل تفكيره التي تميزه عن غيره[3].

وفي السياق الإسلامي، نجد إرهاصات مبكرة لهذا الوعي المنهجي عند ابن خلدون، الذي انتقد قبول الروايات التاريخية دون تمحيص، ودعا إلى إخضاعها للنقد وربطها بطبيعة العمران وقوانينه. فقد أكد أن الأخبار لا تُقبل لمجرد نقلها، وإنما ينبغي عرضها على سنن الاجتماع البشري، لأن الجهل بطبائع العمران يؤدي إلى تداول أخبار لا يقرها العقل ولا تؤيدها الوقائع. ويُعد هذا التصور من أهم الأسس التي قام عليها منهجه النقدي، إذ سعى من خلاله إلى تجاوز النقل المجرد نحو تفسير تاريخي يقوم على تحليل الأسباب والظروف المحيطة بالحدث التاريخي، وهو ما يقترب في جوهره من رفض الإسقاط الزمني وضرورة فهم الوقائع في سياقها الأصلي[4].

وانطلاقًا مما سبق، يتضح أن تجنب الإسقاط الزمني يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق الموضوعية في البحث التاريخي، إذ يقتضي تفسير الأحداث في إطارها الزمني والحضاري، والتمييز بين مفاهيم الماضي ومفاهيم الحاضر، بما يضمن قراءة علمية دقيقة للظواهر التاريخية بعيدًا عن الأحكام المسبقة أو التصورات المعاصرة.

II. تجليات الإسقاط الزمني في كتابة تاريخ المغرب الإسلامي:

بعد الوقوف على الإطار النظري لمفهوم الإسقاط الزمني وإشكالية المصطلح، تبرز أهمية تتبع تجليات هذا المفهوم في الكتابات التاريخية التي تناولت تاريخ المغرب الإسلامي. فقد أسهمت اختلافات البيئات الفكرية، وتباين المناهج، وتعدد الأزمنة التي دُوِّنت فيها الروايات، في إعادة تشكيل بعض أحداث

[2]- BLOCH, M., 1949, p. 36.
[3]- FEBVRE, L., 1953, p. 78.
[4]- ابن خلدون، عبد الرحمان، 2000م، ص. 07.

الفتح الإسلامي وتفسيرها وفق تصورات لاحقة، وهو ما يفرض قراءة نقدية للمصادر، تراعي سياقاتها التاريخية وظروف إنتاجها، وتُميز بين زمن الحدث وزمن تدوينه.

1. سرد الفتح الإسلامي وإعادة بنائه:

تعكس كتابات ابن عبد الحكم (ت. 257هـ) حول الفتح الإسلامي للمغرب تصورًا تاريخيًا يتسم بدرجة من الإسقاط الزمني، حيث يتم تقديم أحداث الفتح ضمن سردية لاحقة تعكس رؤية المؤرخين لانتشار الإسلام بوصفه مسارًا خطيًا وحتميًا يمتد من المشرق إلى المغرب. في هذا الإطار، يُصوَّر الفتح الإسلامي كعملية متكاملة وموجهة نحو هدف واضح هو نشر الدين الجديد وترسيخ سلطته، وهو تصور قد لا يعكس بالضرورة التعقيدات الفعلية التي رافقت هذه المرحلة التاريخية.

ففي الواقع، كانت عملية الفتح أكثر تداخلًا وتشابكًا مما يوحي به السرد التقليدي، إذ ارتبطت بعوامل سياسية محلية، وتحالفات قبلية، ومقاومات متفاوتة، إضافة إلى تفاوت الاستجابة الاجتماعية في المناطق المغاربية. غير أنّ النصوص التاريخية، كما عند ابن عبد الحكم، تميل إلى إعادة تنظيم هذه الوقائع ضمن إطار تفسيري لاحق ينسجم مع التصور العام لنجاح الإسلام وانتشاره السريع والمتواصل.

كما أنّ هذا التّمثيل يعكس أيضًا طبيعة الكتابة التاريخية في العصر الوسيط، حيث لا يقتصر دور المؤرخ على تسجيل الأحداث، بل يمتد إلى تأويلها ضمن منظومة فكرية ودينية محددة. ومن ثم فإن الفتح يُعاد بناؤه بوصفه حدثًا تأسيسيًا متجانسًا، بدل أن يُقدَّم كعملية تاريخية متعددة الأبعاد. ويكشف هذا الأسلوب في السرد عن حضور قوي للإسقاط الزمني، حيث تُسقط تصورات لاحقة على الماضي، فتُعاد صياغة التاريخ بما يخدم فهمًا معياريًا لمسار الإسلام في المغرب[5].

2. كتابة تاريخ الدول وإسقاط نموذج الدولة المركزية:

تعكس كتابة تاريخ الدول في مؤلف "البيان المغرب" لابن عذاري المراكشي (ت. بعد 712هـ). نمطًا واضحًا من الإسقاط الزمني، يتمثل في إعادة بناء الماضي السياسي للمغرب الإسلامي وفق نموذج الدولة المركزية كما تشكّل في تجارب تاريخية لاحقة. فبدل تقديم البنيات السياسية الوسيطة في تعددها وتشتتها وتعقيدها، يميل النص إلى تنظيمها ضمن إطار هرمي منسجم، تقوده سلطة مركزية واضحة المعالم، تمتلك أدوات الحكم والسيطرة وتتحكم في المجال السياسي بشكل متماسك.

غير أنّ هذا التصور لا يعكس بدقة طبيعة التنظيمات السياسية في العصر الوسيط، حيث كانت السلطة غالبًا موزعة بين قوى محلية، وزعامات قبلية، وشبكات ولاء متغيرة، تتسم بالمرونة أكثر من المركزية الصارمة. ومع ذلك، يقوم ابن عذاري بإعادة ترتيب هذه المعطيات التاريخية ضمن سردية سياسية منسجمة، تجعل من الدولة وحدة مستقرة ومستمرة، وهو ما يعكس تأثير نماذج لاحقة في فهم الماضي.

[5]- ابن عبد الحكم، عبد الرحمان، 1996م، ص. 210.

ويُظهر هذا النوع من الكتابة التاريخية أن المؤرخ الوسيط لا يكتفي بوصف الوقائع، بل يعيد تشكيلها وفق تصور معياري للدولة والنظام السياسي، يتأثر بالسياقات الفكرية والسياسية لعصره. وبالتالي، فإن نموذج الدولة المركزية يصبح أداة تفسيرية تُسقط على الماضي، بدل أن يكون نتيجة مباشرة لتحليل البنية التاريخية الأصلية.[6]

ومن هنا، يكشف لنا نص البيان المغرب عن حضور قوي لظاهرة الإسقاط الزمني، حيث يتم تحويل التاريخ السياسي للمغرب الإسلامي إلى سردية متماسكة ومنظمة، تعكس أكثر من كونها تصف الواقع الفعلي لتعدد السلطات وتداخلها في تلك المرحلة.

3. الأنساب وإعادة إنتاج الشرعية:

تُبرز النصوص التاريخية الوسيطة في المغرب الإسلامي ميلًا واضحًا إلى توظيف الأنساب بوصفها أداة مركزية لإعادة إنتاج الشرعية السياسية والدينية، حيث يتم ربط الأسر الحاكمة بأصول عربية أو شريفة أو قرشية في كثير من الحالات. ويعكس هذا التوجه شكلاً من أشكال الإسقاط الزمني، إذ تُسقَط تصورات لاحقة حول المكانة الرمزية للعرب أو النسب النبوي على واقع تاريخي اتسم بتنوع إثني وثقافي واسع وتعقيد اجتماعي كبير.

ففي السياق الفعلي للعصر الوسيط، كانت البنيات الاجتماعية في المغرب الإسلامي قائمة على تداخل عناصر أمازيغية ومحلية وعربية وافدة، إضافة إلى تحالفات قبلية متغيرة لا يمكن اختزالها في سرديات نسبية خطية أو منسجمة. غير أن الكتابات التاريخية غالبًا ما تعيد صياغة هذا الواقع ضمن إطار نسبي موحد، يمنح الشرعية السياسية بعدًا رمزيًا يستند إلى الانتماء إلى أصول عليا أو "نقية"، بما ينسجم مع التصورات الفكرية والدينية السائدة.

ويُظهر هذا الاستخدام للأنساب أن التاريخ لا يُكتب فقط بوصفه تسجيلًا للوقائع، بل بوصفه أيضًا أداة لبناء الشرعية وإعادة ترتيب الماضي وفق حاجات الحاضر. فالنسب هنا لا يُستخدم كمعطى وصفي فحسب، بل كآلية تفسيرية وإيديولوجية تُعيد إنتاج السلطة وتمنحها عمقًا تاريخيًا متخيلًا.

وبذلك، تكشف هذه النصوص عن حضور قوي لظاهرة الإسقاط الزمني، حيث تُعاد قراءة البنى الاجتماعية القديمة من خلال عدسات لاحقة، تُعيد تشكيل الهوية والشرعية بما يخدم تصورات سياسية وثقافية متأخرة عن زمن الأحداث الأصلية.

III. إشكالية المصطلح: المغرب الإسلامي والمغرب العربي:

وقبل بيان الفروق بين مصطلحي المغرب الإسلامي والمغرب العربي، تجدر الإشارة إلى أنّ كليهما يشير إلى المجال الجغرافي نفسه تقريبًا، غير أن دلالتهما التاريخية والفكرية تختلف باختلاف السياق الذي نشأ فيه كل مصطلح.

[6]- المراكشي، ابن عذاري، 1983م، ص. 45.

1. المغرب الإسلامي كمصطلح وسيط:

يشير مصطلح المغرب الإسلامي إلى المجال الغربي من دار الإسلام، وهو مفهوم جغرافي–حضاري تشكّل في سياق تاريخي يعكس بالأساس الانتماء الديني المشترك أكثر من كونه وحدة سياسية أو إدارية متجانسة. وقد استُعمل هذا المصطلح في المصادر التاريخية في العصور الوسطى للإشارة إلى فضاء واسع يجمع بين مناطق متعددة، رغم ما كان بينها من تباين سياسي واجتماعي وثقافي واضح.

ويُظهر تحليل هذا المفهوم أن دلالته لم تكن ثابتة أو محددة بدقة، بل كانت تتغير تبعًا للسياقات التي يُستخدم فيها داخل النصوص التاريخية. فغالبًا ما يتمّ تقديم المغرب الإسلامي كوحدة حضارية متماسكة تقوم على الإسلام كعنصر جامع، في حين أن الواقع التاريخي كان يتسم بتعدد الكيانات السياسية واستقلالها النسبي عن بعضها البعض.

كما يعكس هذا الاستخدام للمصطلح شكلًا من أشكال الإسقاط الزمني، حيث يتم إسقاط تصور لاحق عن وحدة المجال المغاربي على فترات سابقة لم تكن تعرف هذا القدر من التماسك المفهومي. ومن ثم، فإن المغرب الإسلامي في الكتابة التاريخية لا يُعد مجرد توصيف جغرافي، بل بناءً مفاهيميًا يعكس رؤية المؤرخين لتنظيم الماضي ضمن إطار حضاري موحد[7].

وبذلك، يصبح المصطلح أداة تفسيرية تُعيد تشكيل المجال التاريخي أكثر مما تصفه، مما يكشف عن تداخل بين الواقع التاريخي وإعادة إنتاجه ضمن خطاب لاحق يسعى إلى منحه انسجامًا ومعنى.

2. المغرب العربي كمصطلح حديث:

ظهر مصطلح المغرب العربي في سياق الفكر القومي الحديث خلال القرن العشرين، بوصفه جزءًا من إعادة صياغة الهوية الجغرافية والثقافية للعالم العربي في إطار مشروع قومي واسع. وقد ارتبط هذا الاستخدام أساسًا بمفكرين قوميين مثل ساطع الحصري، الذي سعى إلى تأسيس تصور موحد للأمة العربية يقوم على اللّغة والتاريخ المشتركين، حيث لم تعد الجغرافيا مجرد فضاء متنوع، بل وحدة ثقافية–سياسية يُعاد تعريفها وفق معيار الانتماء اللّغوي العربي.

ويعكس هذا التحول في المصطلح انتقالًا من تصور تاريخي وسيط كان يعتمد على مفاهيم مثل المغرب الإسلامي، القائم على الانتماء الديني كعنصر جامع رغم التعدد السياسي، إلى تصور حديث أكثر تجانسًا يسعى إلى إدراج مناطق المغرب ضمن إطار قومي عربي شامل. ومن ثم فإن المغرب العربي لا يُعد مجرد تسمية جغرافية، بل هو بناء إيديولوجي حديث يعكس حاجات سياسية وثقافية مرتبطة بفترة تشكل الدول القومية بعد الاستعمار.

كما أن هذا المفهوم يتضمن نوعًا من الإسقاط الزمني، حيث يتم إسقاط تصورات القرن العشرين حول الهوية القومية والوحدة اللغوية على فضاء تاريخي وجغرافي كان أكثر تعقيدًا وتعددًا في بنيته الهوياتية.

[7]- الحصري، ساطع، 1964م، ص. 55.

فبدل الاعتراف بتنوع التكوينات الأمازيغية والعربية والمحلية، يسعى الخطاب القومي إلى إعادة تنظيم هذا المجال ضمن سردية موحدة.

وقد تناول عدد من الباحثين هذا التحول النقدي في بناء المفاهيم، مثل ألبرت حوراني وعديد دويشة، اللذين أبرزا كيف أن القومية العربية أعادت تشكيل التصورات التاريخية والجغرافية بما يخدم مشروع الوحدة الثقافية والسياسية، وهو ما يجعل مصطلح "المغرب العربي" مثالًا واضحًا على تداخل الفكر الإيديولوجي مع إعادة إنتاج الجغرافيا التاريخية.

ومنه يمكن القول إن استعمال المغرب العربي لوصف العصر الوسيط ينطوي على إسقاط زمني، لأنّه يفترض وجود وعي قومي لم يكن متبلورًا آنذاك. في المقابل، فإنّ المغرب الإسلامي أقرب إلى أفق الفترة، لكنه بدوره يعمم البعد الديني.

IV. بلاد السودان وإفريقيا جنوب الصحراء:

تمثّل مؤلّفات الجغرافيين والرحالة المسلمين مصدرًا رئيسًا في رسم صورة بلاد السودان وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الوسيط، إذ أسهمت في بناء معرفة جغرافية وحضارية بهذا المجال، وإن تفاوتت مناهج أصحابها بين الاعتماد على الأخبار المنقولة والمشاهدة المباشرة. ومن خلال هذه الكتابات يمكن تتبع تطور تمثل مجال السودان، والكشف عن الكيفية التي تشكلت بها صورته في المصادر العربية الإسلامية، ومدى تأثرها بالبيئة العلمية والثقافية التي أُلفت فيها.

1. بلاد السودان عند البكري (ت. 487هـ): بين الوصف الجغرافي وبناء المجال:

يورد البكري (ت. 487هـ) في كتابه المسالك والممالك وصفًا عامًا لبلاد السودان قائلاً " :وأما بلاد السودان فهي بلاد واسعة، كثيرة الأمم، مختلفة الألسن، متباينة العادات، يسكنها قبائل لا يحصيها إلا الله، وبينهم ممالك مشهورة مثل غانة وغيرها..."[8] يبدو هذا الوصف، للوهلة الأولى، توصيفًا جغرافيًا محايدًا، غير أنّ التحليل الدقيق يكشف أنه يحمل بنية تصنيفية تعكس أفقًا معرفيًا خاصًا بالقرن الخامس الهجري.

فالنص يجمع فضاءً واسعًا ومتنوعًا تحت تسمية واحدة هي "بلاد السودان"، وهو ما يؤدي إلى قدر من التبسيط لمجال جغرافي وثقافي شديد التنوع، يمتد من غرب إفريقيا إلى أواسطها، ويضم كيانات سياسية متعددة مثل غانة وتكرور وغيرها. هذا التوحيد لا يعكس بالضرورة الواقع كما هو، بل يعكس حاجة معرفية إلى التنظيم والتصنيف داخل الجغرافيا الوسيطة، التي كانت تميل إلى تقسيم العالم إلى وحدات كبرى تقوم على الأقاليم والأمم والمناخات.

كما يعتمد البكري (ت. 487هـ) على معيار إثنو-لوني في استخدامه لمصطلح السودان، وهو ما يرتبط بتصورات جغرافية قديمة تربط بين اللون والمناخ والطبع البشري، ضمن ما يمكن وصفه

[8]- البكري، أبو عبيد، 1992م، ص. 145.

بأنثروبولوجيا مناخية متأثرة بنظرية الأقاليم السبعة. وبهذا يتداخل الوصف الجغرافي مع تصورات تفسيرية سائدة في ذلك العصر، أكثر مما يعكس ملاحظة ميدانية مباشرة.

ويُلاحظ كذلك أن البكري (ت. 487هـ) لم يزر هذه المناطق بنفسه، بل اعتمد على روايات التجار والرحالة، وهو ما يفسر حضور التعميم وانتقائية المعلومات في نصه، بحيث يصبح الوصف بناءً معرفيًا مركبًا لا مجرد نقل مباشر للواقع.

ورغم ذلك، لا يمكن قراءة النص بوصفه تعبيرًا عن أحكام حديثة بالمعنى القيمي المعاصر، إذ أنّ ثنائية السودان/ البيضان كانت جزءًا من جهاز وصفي جغرافي أكثر منها تصنيفًا عنصريًا بالمعنى الحديث، مع أنها لا تخلو من دلالات ثقافية هرمية ضمن المخيال الجغرافي في العصر الوسيط.

ومن هنا، فإنّ الإشكال في قراءة هذا النص لا يكمن في مضمونه فقط، بل في طريقة تأويله. فاستبدال بلاد السودان بمفهوم إفريقيا جنوب الصحراء يُعد نوعًا من الإسقاط المفاهيمي الحديث، كما أن تقييم دقته وفق معايير الجغرافيا المعاصرة يغفل طبيعة المعرفة الوسيطة وأدواتها. وبذلك، تتجلى قيمة نص البكري أساسًا في كونه يعكس كيفية تمثّل المجال الإفريقي داخل الذهنية الجغرافية الإسلامية، لا بوصفه وصفًا دقيقًا أو غير دقيق بالمعايير الحديثة.

2. من البكري (ت. 487هـ) إلى الإدريسي (ت. 560هـ): تطور تمثّل بلاد السودان:

إذا كان وصف البكري (ت. 487هـ) لبلاد السودان يقوم على تجميع إثنو-جغرافي عام، فإن نصوص الإدريسي (ت. 560هـ) في نزهة المشتاق في اختراق الآفاق تكشف عن تحول نوعي في تمثّل هذا المجال، سواء على مستوى الدقة أو على مستوى البنية المفاهيمية .حيث يصف الإدريسي (ت. 560هـ) بعض ممالك السودان، مثل غانة، بعبارات أكثر تفصيلًا، مشيرًا إلى تنظيمها السياسي ونشاطها التجاري، حيث يقول: "ومملكة غانة من أعظم ممالك السودان، ولملكها هيبة عظيمة، وله من الذهب ما لا يُحصى، وتجارها يقصدونها من الآفاق، وفيها من العمران ما يدل على قديم ملكهم..."[9].

يختلف هذا الوصف عن الطابع العام عند البكري، لأننا نلاحظ هنا انتقالًا من التعميم إلى التحديد، ومن صورة "مجال واسع غير متمايز" إلى وحدات سياسية أكثر وضوحًا. وبهذا يمكن القول إن هناك تحولًا من تصور المجال كوحدة جغرافية عامة إلى فهمه بوصفه شبكة من الممالك والمدن المرتبطة بعلاقات تجارية، خاصة عبر الصحراء.

ففي حين ينظر البكري إلى بلاد السودان كفضاء واسع وممتد، يعيد الإدريسي تنظيمه ضمن خريطة أكثر تركيبًا تقوم على الربط بين المراكز السياسية والتجارية. ويعكس هذا التحول تطور المعرفة الجغرافية نتيجة تزايد المعطيات المتوفرة، واتساع حركة التجارة، وتكثف الاتصال بين الشمال والجنوب.

[9]- الإدريسي، أبو عبد الله، 2002م، ص ص. 92-93.

ورغم هذا التطور، يظل الإدريسي داخل الإطار المفاهيمي في العصر الوسيط نفسه؛ فهو يحتفظ بمصطلح السودان، ويعتمد على تصنيفات مناخية وجغرافية تقليدية، كما تبقى هناك مركزية واضحة للفضاء المغاربي والأندلسي في ترتيب العالم.

ومن ثم، يتبين أن تمثّل بلاد السودان لم يكن ثابتًا، بل خضع لتطورات مرتبطة بتراكم المعرفة وتغير أنماط الاتصال. وهذا يقود إلى نتيجتين أساسيتين: أولًا أن بلاد السودان ليست معطى جغرافيًا ثابتًا، بل بناء تاريخي متغير، وثانيًا أن إسقاط مفهوم حديث مثل إفريقيا جنوب الصحراء على هذه النصوص دون نقد يؤدي إلى نوع من الإسقاط الزمني المزدوج، لأنه يفترض قطيعة جغرافية لا تعكس واقع التمثلات الوسيطة، ويغفل في الوقت نفسه تطور المفاهيم داخل التراث الجغرافي نفسه.

3. ابن بطوطة (ت. 779هـ): من تمثّل المجال إلى معايشته:

يمثّل نص ابن بطوطة (ت. 779هـ) في الرحلة لحظة نوعية في تطور تمثّل بلاد السودان، حيث ينتقل الخطاب من الوصف غير المباشر إلى المشاهدة العيانية. وعلى خلاف البكري والإدريسي، اللذين اعتمدا بدرجات متفاوتة على روايات منقولة، يكتب ابن بطوطة انطلاقًا من تجربة شخصية في ممالك مثل مالي. يقول في وصفه: "وأهل هذه البلاد من أعدل الناس، وأبعدهم عن الظلم، لا يخاف المسافر بينهم سارقًا ولا غاصبًا، وهم متمسكون بالصلاة، مواظبون عليها، ويجتمعون لها يوم الجمعة..."[10]، وفي موضع آخر "ورأيت من عاداتهم أن الرجل منهم لا يدخل على السلطان إلا حافيًا، متواضعًا، ويقفون بين يديه وقوفًا طويلًا..."[11]، هذان النصان لا يقدّمان مجرد معلومة، بل يعكسان تجربة ذاتية مشبعة بالحكم القيمي، وهو ما يميّز خطاب الرحلة عن الجغرافيا الوصفية.

يمثّل نص ابن بطوطة في الرحلة مرحلة مهمّة في تطوّر تمثّل بلاد السودان، إذ ينتقل الخطاب الجغرافي من الاعتماد على الروايات غير المباشرة إلى المعرفة القائمة على المعاينة الشخصية. فعلى خلاف البكري والإدريسي، اللذين استندا بدرجات متفاوتة إلى أخبار منقولة ووصف تجميعي، قدّم ابن بطوطة تجربته الخاصة خلال رحلته إلى ممالك مثل مالي، مما يمنح نصه طابعًا أكثر حسّية وارتباطًا بالمشاهدة المباشرة.

ومع ذلك، لا يخرج ابن بطوطة تمامًا عن الإطار الذهني للعصر الوسيط، إذ يستعمل نفس المفاهيم السائدة مثل بلاد السودان، ويقيس المجتمعات التي يصفها بمعايير إسلامية مثل العدل والشريعة والالتزام الديني. وبذلك، فإن التجربة الميدانية لا تلغي البنية الفكرية السابقة، بل تعيد إنتاجها ضمن سياق جديد.

وتكشف هذه المقارنة أن تمثّل "بلاد السودان" مرّ بثلاث مراحل متدرجة: التجميع عند البكري، التنظيم عند الإدريسي، ثم المعايشة عند ابن بطوطة. غير أن هذا التطور لا يعني قطيعة معرفية، بل يعكس

[10]- ابن بطوطة، أبو عبد الله، 2002م، ص. 321.

[11]- نفسه، ص. 325.

تراكمًا داخل الأفق الثقافي نفسه. ومن هنا، ينبغي الحذر من إسقاط مفاهيم الأنثروبولوجيا الحديثة على هذا النوع من النصوص، كما أن استبدال بلاد السودان بمصطلح إفريقيا جنوب الصحراء قد يؤدي إلى إغفال خصوصية تشكّل المعرفة الجغرافية في السياق الوسيط.

4. إفريقيا جنوب الصحراء كمصطلح حديث:

في مقابل مصطلح بلاد السودان الوارد في المصادر الوسيطة، فإن مفهوم إفريقيا جنوب الصحراء لا يظهر في تلك الكتابات، بل يتشكل تدريجيًا في سياقات لاحقة، ارتبطت أولًا بالجغرافيا الاستعمارية الأوروبية، ثم بالتقسيمات الأنثروبولوجية في القرنين التاسع عشر والعشرين، قبل أن يترسخ لاحقًا في الأدبيات الأكاديمية الحديثة وتقارير المؤسسات الدولية.

ويقوم هذا المصطلح على تصور جغرافي يفترض وجود حد فاصل بين شمال إفريقيا وبقية القارة، تمثله الصحراء الكبرى بوصفها حاجزًا طبيعيًا وحضاريًا. غير أن عددًا من الدراسات الحديثة يشير إلى أن هذا التصور لا يعكس واقعًا تاريخيًا بقدر ما يعبر عن بناء معرفي حديث، إذ أنّ الصحراء لم تكن حاجزًا مغلقًا، بل فضاءً للتواصل والحركة عبر شبكات التجارة والهجرات وانتشار الإسلام والطرق الصوفية[12].

ومن هذا المنظور، يتضح أن قراءة نصوص العصر الوسيط بمصطلح إفريقيا جنوب الصحراء تؤدّي إلى إسقاط تصنيفي لاحق على خطاب لم يعرف هذا التقسيم. وفي المقابل، فإن التعامل مع بلاد السودان بوصفه وحدة جغرافية ثابتة يؤدي إلى نوع من التجميد لمفهوم تاريخي كان في الأصل مرنًا ومتغير الدلالة.

وبناءً على ذلك، لا تكمن الإشكالية في أحد المصطلحين بحد ذاته، بل في تحويل التصنيفات الجغرافية الحديثة إلى حقائق طبيعية أو تاريخية ثابتة خارج سياقها المعرفي. ولذلك يقترح التعامل مع "بلاد السودان" كبناء تاريخي وسياقي داخل الجغرافيا الوسيطة، ومع إفريقيا جنوب الصحراء كتشكّل حديث يعكس رؤية تقسيمية للعالم، دون إسقاط أحدهما على الآخر بشكل خطي.

5. رينهارت كوزيليك وإعادة قراءة المصطلحات الجغرافية:

انطلق رينهارت كوزيليك في تحليله للمفاهيم التاريخية من فكرة أساسية مفادها أن المصطلحات لا تُفهم باعتبارها تسميات ثابتة تعكس الواقع بشكل مباشر، بل هي بنى تاريخية متحركة تتغير دلالاتها بحسب تحولات التجربة التاريخية وتطور الوعي بها. وأكد أن كل مفهوم تاريخي يتشكل داخل توتر دائم بين مجال التجربة وأفق التوقع.

وإذا طُبّق هذا التصور على المصطلحات الجغرافية موضوع الدراسة، يمكن القول إن "بلاد السودان" تمثل مفهومًا تشكّل داخل أفق تجربة وسيط، مرتبط بالجغرافيا الإسلامية وشبكات التجارة عبر الصحراء، وبطريقة خاصة في تنظيم المجال ووصفه. في المقابل، فإن إفريقيا جنوب الصحراء هو مفهوم حديث

[12]- ILIFFE, J., 2007, p. 87.

ظهر داخل أفق معرفي مختلف، تشكّل في سياق الجغرافيا الاستعمارية والتقسيمات السياسية الحديثة للعالم[13].

وبناءً على ذلك، فإن إسقاط أحد المفهومين على الآخر يؤدي إلى إلغاء الفارق التاريخي بين السياقات، وهو ما حذر منه كوزيليك بوصفه نوعًا من التشويه المفاهيمي، الناتج عن قراءة الماضي بأدوات مفهومية لاحقة له. ومن هنا، لا يمكن التعامل مع بلاد السودان وإفريقيا جنوب الصحراء باعتبارهما تسميتين متكافئتين لنفس الواقع الجغرافي، بل باعتبارهما تعبيرين عن مرحلتين مختلفتين في تشكّل الوعي بالمجال الإفريقي.

فالأول ينتمي إلى مرحلة وسيطة يغلب عليها الوصف والتجميع داخل إطار الجغرافيا الإسلامية، بينما ينتمي الثاني إلى مرحلة حديثة تقوم على التقسيم الجيوسياسي للمجال. ومن هذا المنظور، يصبح التحليل المفاهيمي أداة لا لفهم النصوص الوسيطة فقط، بل أيضًا لتفكيك بداهة التصنيفات الحديثة نفسها وإظهار تاريخيتها.

V. نحو اللاتزامن المفاهيمي:

انطلاقًا من التحليل السابق، يمكن القول إن المقارنة بين تمثلات البكري للمجال من جهة، ومفهومي المغرب الإسلامي والمغرب العربي من جهة أخرى، تكشف أن الإشكال لا يرتبط بتعدد التسميات بقدر ما يرتبط بتعدد الزمنيات المفهومية التي تنتج هذه التصورات. فالمجال لا يظهر هنا كمعطى جغرافي ثابت، بل كبناء تاريخي يتشكل داخل تفاعل مستمر بين اللغة والخبرة التاريخية وأفق التوقع.

في هذا السياق، قدّم رينهارت كوزيليك تصورًا مهمًا رأى فيه أن المفاهيم التاريخية ليست وحدات جامدة، بل تحمل طبقات زمنية متراكبة، حيث تتداخل التجربة الماضية مع التوقعات المستقبلية[14].

ومن ثم، فإن تمثّل المغرب عند البكري لا يمكن فصله عن أفقه المعرفي الوسيط الذي يقوم على الحركة والتجارة وشبكات الاتصال، أكثر من اعتماده على فكرة الحدود السياسية الصارمة.

أما مفهوم المغرب الإسلامي، فيمكن فهمه بوصفه إعادة بناء لاحقة للماضي داخل خطاب تاريخي حديث يسعى إلى إنتاج وحدة حضارية شاملة، رغم أن هذا الشكل من الوحدة لم يكن مصاغًا بهذه الصيغة في النصوص الوسيطة. في حين أن المغرب العربي يعكس انتقالًا آخر نحو أفق حديث يقوم على الهوية اللغوية والقومية، مما يجعل المفهومين ينتميان إلى سياقين إبستمولوجيين مختلفين.

ومن هذا المنظور، فإن التعامل مع هذه المفاهيم باعتبارها متكافئة يؤدي إلى ما يمكن تسميته باللاتزامن المفاهيمي، أي إسقاط معانٍ لاحقة على بنى تاريخية سابقة لا تشترك معها في شروط الإنتاج المعرفي.

[13]- LEVTZION, N. ; POUWELS, R. L., 2000, p. 56.
[14]- KOSELLECK, R., 2004, pp. 255–275.

وبالتالي، فإن المجال في الكتابة الجغرافية الوسيطة لا ينبغي النظر إليه كخريطة ثابتة، بل كبنية خطابية تسهم في إنتاج الواقع الذي تصفه. وهنا يلتقي التحليل المفاهيمي عند كوزيليك مع بعض ملامح التحليل الخطابي عند ميشيل فوكو، رغم اختلاف الأدوات النظرية بينهما.

الخاتمة:

تُظهر نتائج هذا البحث، القائم على تحليل بعض المصطلحات في كتابات البكري والإدريسي وابن بطوطة، أن الكتابة الجغرافية والتاريخية في العصر الوسيط لا يمكن التعامل معها بوصفها تمثيلًا مباشرًا لمجال جغرافي ثابت، بل باعتبارها إنتاجًا مفهوميًا يتشكل داخل أنساق معرفية وسردية محددة. فالمجال، في هذا السياق، لا يُعطى بوصفه معطى طبيعيًا، وإنما يُبنى عبر تداخل أدوات التصنيف، وأنماط التجربة، وآليات تنظيم السرد الجغرافي.

وقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتعلق بحدود مشروعية الإسقاط الزمني في قراءة المفاهيم الجغرافية في الفترة الوسيطة، أي مدى إمكانية استيعاب مفاهيم مثل بلاد السودان وافريقيا جنوب الصحراء، والمغرب الإسلامي، والمغرب العربي داخل أطر مفهومية حديثة دون الوقوع في إعادة إنتاج غير تاريخية لها. وقد بيّن التحليل أن هذا الإسقاط لا يُختزل في خطأ منهجي بسيط، بل يحيل إلى آلية إبستمولوجية أعمق تتعلق بإعادة تنظيم الماضي وفق أنظمة معرفية لاحقة، بما ينتج حالة من اللاتزامن المفاهيمي بين المفهوم وسياقه التاريخي الأصلي.

وانطلاقًا من منظور التاريخ المفاهيمي عند رينهارت كوزيليك، يتضح أن المفاهيم التاريخية لا تؤدّي وظيفة تسمية محايدة، بل تعمل بوصفها بنى زمنية مكثفة تختزن طبقات من التجربة التاريخية وأفق التوقع. وفي هذا الإطار، يتبين أن مفهوم بلاد السودان عند البكري يتأسس داخل منطق وصفي يرتكز على شبكات الحركة والتجارة والمعابر الجغرافية، دون خضوع لمنطق الحدود الصلبة. في المقابل، يعكس مفهوم المغرب الإسلامي إعادة تركيب لاحقة للمجال ضمن أفق حضاري–ديني وحدوي، بينما يشير مفهوم المغرب العربي إلى انتقال دلالي حديث يعيد تنظيم المجال وفق منطق الدولة–الأمة والهوية اللغوية والسياسية.

ويكشف هذا التعدد في المستويات المفهومية أن التحول في المصطلحات الجغرافية لا يمكن تفسيره بوصفه تطورًا خطيًا أو تراكمًا معرفيًا بسيطًا، بل باعتباره انتقالًا بين أنظمة إبستمولوجية مختلفة يعاد فيها تعريف العلاقة بين المكان والزمان والمعنى. فبينما يقوم تصور المجال في الكتابات الجغرافية الوسيطة على منطق الشبكة والحركة والوصف، فإن التصورات الحديثة تعيد بناءه وفق منطق الحدود والسيادة والتقسيم السياسي.

كما يبيّن البحث أنّ التّعامل غير النقدي مع هذه المفاهيم يؤدّي إلى ما يمكن وصفه بالتطبيع المفاهيمي، أي دمج أنساق تاريخية متباينة داخل إطار تصنيفي واحد، مما يؤدي إلى طمس الفروق بين

أنماط إنتاج المعرفة. فالمعرفة الجغرافية الوسيطة ذات طابع وصفي–تجريبي وشبكي، في حين أن المعرفة الحديثة ذات طابع تصنيفي–دولتي يقوم على تثبيت الحدود وإعادة إنتاج المجال ضمن إطار السيادة.

وبناءً عليه، فإن القيمة العلمية لهذه الدراسة تكمن في إعادة الاعتبار لتاريخية المفاهيم ذاتها، وإبراز أن الكتابة التاريخية لا تقتصر على إعادة سرد الماضي، بل تتضمن بالضرورة إعادة بنائه وفق أدوات مفهومية معاصرة، وهو ما يجعل من تحليل المفاهيم شرطًا منهجيًا لفهم آليات إنتاج المعرفة التاريخية في السياق الإسلامي الوسيط.

وتفتح هذه النتائج آفاقًا بحثية متعددة، من بينها توسيع المقارنة بين تمثلات المجال في الغرب الإسلامي ونظيراتها في المشرق الإسلامي، بهدف اختبار مدى اتساق البنى المفهومية عبر المجال الجغرافي الإسلامي. كما يمكن دراسة امتدادات هذه المفاهيم في السياقات الكولونيالية وما بعد الكولونيالية، خاصة فيما يتعلق بإعادة توظيف مفاهيم مثل إفريقيا والسودان والمغرب داخل أنساق معرفية حديثة. إضافة إلى ذلك، يتيح توظيف أدوات الإنسانيات الرقمية إمكانية تتبع التحولات الدلالية للمصطلحات الجغرافية عبر المدونات التاريخية، وبناء نماذج تحليلية قائمة على الخرائط الدلالية الديناميكية بدل المقاربة الخطية التقليدية.

وفي المحصلة، يخلص البحث إلى أنّ تجاوز إشكالية الإسقاط الزمني لا يتحقق عبر التصحيح المفاهيمي السطحي فقط، بل عبر تفكيك البنية الإبستمولوجية التي تنتج هذا الإسقاط ذاته، بما يسمح بإعادة بناء علاقة أكثر دقة ووعيًا بين المفهوم والسياق التاريخي، وبين المعرفة وأدوات إنتاجها.

قائمة البيبليوغرافيا:

1. ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، 2002م، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج.4، بيروت.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن، 1981م، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج.1، بيروت.
3. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، 1996م، فتوح مصر والمغرب، بيروت.
4. الإدريسي، أبو عبد الله محمد، 2002م، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج.1، القاهرة.
5. البكري، أبو عبيد، 1857م، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، تحقيق دو سلان، الجزائر.
6. الحصري، ساطع، 1964م، آراء وأحاديث في القومية العربية، القاهرة.
7. المراكشي، ابن عذارى، 1848م، البيان المغرب في ذكر أخبار الأندلس المغرب، ج.1، صححه ري نحرت دزي، ليدن.

8. ILIFFE, J., 2007, Africans, the history of a continent, Cambridge.
9. LEVTZION, N.; POUWELS, R. L., 2000, The History of Islam in Africa, Ohio.
10. FEBVRE, L., 1953, Combats pour l'histoire, Paris.
11. BLOCH, M., 1949, Apologie pour l'histoire ou métier d'historien, Paris.
12. KOSELLECK, R., 2004, Futures past: on the semantics of historical time, New York.